التعدد العرقى وأثره على تحقيق الاستقرار السياسى فى الهند

خالد محمد حافظ محمد[1]
ndmynbdalhmyd20@gmail.com

الملخص:

تتمتع الهند اليوم بأهمية دولية غير المسبوقة منذ استقلالها في عام 1947م، وتأتي هذه الأهمية من كونها أكبر الدول الديمقراطية في العالم اليوم، فقد شهدت الهند الكثير من التطورات عبر تاريخها الطويل، هذه التطورات أعقبت فترة الاستقلال ووقع أغلبها في عهد" جواهر لال نهرو" الذي كان يرمي لجعل الهند واحدة من أبرز الدول الديمقراطية في العالم، وتم وضع الدستور الهندي ويمكن القول أن الحياة السياسية في الهند قد تغيرت بشكل شامل بعد وضع ذلك الدستور، ومنذ ذلك الحين والهند تنعم بنظام فيدرالي ديمقراطي، والديمقراطية الهندية في حالة تطور مستمر، كما مرت الحياة السياسية في الهند بعدة تطورات أبرزت مدي تحلي القيادات السياسية بقدر كبير من المرونه والذكاء، حيث اهتمت القيادة السياسية عبر تاريخ الهند الطويل بعملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالبلاد، حتي تقف الهند في مصاف الدول المتقدمة، وتستطيع في النهاية الوصول إلي التنمية المنشودة، فبعد تحرر الهند من الاستعمار البريطاني لها، بدأ رجالها في بناء الدولة، وتدعيم ركائز الديمقراطية في محاولة للوصول إلي عملية التنمية بالبلاد.

1 باحث دكتوراه بكلية الدراسات الآسيوية العليا– جامعة الزقازيق

Abstract

India today enjoys unprecedented international importance since its independence in 1947. This importance comes from the fact that it is the largest democratic country in the world today. India has witnessed many developments throughout its long history. These developments followed the period of independence and most of them occurred during the era of "Jawaharlal Nehru", who aimed to make India one of the most prominent democratic countries in the world. The Indian Constitution was established and it can be said that political life in India has changed comprehensively after the establishment of that constitution. Since then, India has enjoyed a democratic federal system, and Indian democracy is in a state of continuous development. Political life in India has also undergone several developments that have highlighted the extent to which political leaders have a great deal of flexibility and intelligence. Throughout India's long history, the political leadership has been interested in the process of political, social and economic reforms to advance the country, so that India stands among the ranks of advanced countries and can ultimately achieve the desired development. After India's liberation from British colonialism, its men began building the state and strengthening the pillars of democracy in an attempt to achieve the development process in the country

.

أولا : المقدمة :

تعتبرالهند كيان ناهض مسلح بقوة بشرية لايستهان بها وهى تمثل المرتبة الثانية سكانيا بعد الصين واقتصادها يشهد سباقا إيجابيا بين النمو والحاجات وكأنه لا قدر له إلا الاندفاع إلى الأمام والتقدم ، ولعل نفس المنطق يتحكم فى القوة العسكرية الهندية فهى تدرك أنها محاطة بقوى نووية ثلاث هى روسيا والصين وباكستان وأن لديها من الخلافات مع جيرانها باكستان والصين ما يكفى لتندفع فى سباق محموم لتحافظ على تماسك بنيتها التسليحية وأمنها القومى فضلا عن طموحاتها للسيطرة على المحيط الهندية تمهيدا لدور سياسى إقليمى يليق بها ويتناسب مع مكانتها وحضارتها العريقة أن يكون لها مقعد دائم فى مجلس الأمن.

كما يعتبر الإصلاح الاقتصادى المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، حيث أنه يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ليس فقط على المستوى الجزئي بل على المستوى الكلي لأى دولة، فهو يحظى باهتمام كبير من طرف الدول، لذلك تعد العلاقات الخارجية أحد أهم ميادين النظرية السياسية المعاصرة وهى فى المحصلة النهائية امتداد للسياسة الداخلية للدولة وتعتبرالعلاقات الخارجية من أهم مجالات البحث فى العلاقات الدولية التى ازدادت أهميتها لدى الوحدات الدولية كافة كمحصلة طبيعية لعوامل ومتغيرات داخلية وخارجية،إضافة لتزايد عدد الوحدات الدولية فى النظام الدولى الحالى وتنوعها وتعدد قضاياها[1] .

[1] عبدالله حسين ، المسألة الهندية ، مؤسسة هنداوى للنشر ، القاهرة ،2012، ص 65.

تتشكل فكرة العلاقات السياسية للدولة بحسب مركز قوتها فى النظام الدولى الذى يتكون بناء على العديد من المحددات الداخلية والخارجية للدولة،بحيث تشكل هذه المحددات بمجموعها مركز الدولة ومكانتها الحيوية فى النظام الدولى ما يبرزمدى قدرتها فى التأثيرعلى الوحدات الدولية الأخرى بحيث تترجم قوة الدولة إلى سلوك تجاه الوحدات الدولية الأخرى وبهذا يمكن القول أن السياسة الخارجية والداخلية للدولة تصدر من السلطات الحاكمة لدولة تجاه الدول والحكومات الأخرى .

تتميز العلاقات السياسية بالطابع الرسمى الذى يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجى والذى يحدد الجهة التى توجه إليها السياسة الخارجية والداخلية والتى دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل فى العلاقات الدولية حيث بلورت السياسة الخارجية الهندية الكلاسيكية .

كانت دولة الهند في زمن الاحتلال البريطاني تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الإمارات والأقاليم، وبينما كانت الأقاليم تخضع للحكم بشكل مباشرللبريطانيين، كانت الإمارات حرة في أن تظل مستقلة أوتختارالانضمام إلى إحدى الدولتين الجديدتين مراعية في ذلك الوضع الجغرافي والعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، ثم رغبات الشعب،تعد الهند واحدة من أبرزالقوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية، فى ظل النموالمتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية،وتسعى الهند إلى ترجمة هذه القدرات إلى نفوذ ومكانه متميزة على المستويين الإقليمى والعالمى، لذا فإنها تسعى إلى تقوية قدراتها العسكرية كجزء من مسعاها إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية والإقليمية[1].

ولا شك أن صياغه السياسة الخارجية الهندية فى هذا الإطار تعد أمراً هاماً وحيوياً فى ظل المتغيرات الجديدة والمتلاحقة التى تحتاج العالم ودول المنطقة وهوما يعنى أن إمكانيات النزاع والصراع مازالت متوفرة كما أن إمكانيات التعاون مازالت قائمة وأن العنصر الحاسم فى هذا المجال هو طبيعة العلاقات الدولية مستقبلا بين دول المنطقة ويصبح التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الهندية أمراً مرهوناً يتأمل العلاقة بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى الهند والإطارالمؤسسى الراهن والمستقبلى والمتغيرات الاقليمية والدولية التى تحيط بدول منطقة جنوب أسيا[2] .

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية الإثنية على وحدة الدولة الوطنية خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين،أين اندلعت الكثيرمن النزاعات الداخلية على أساس إثني في العديد من الدول اومتدت إلى خارجها، وأسفرت عن الكثيرمن المآسي والمجازر في حق الإنسانية نتيجة أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية، مما تسبب في تنامي الشعور بعدم الأمن والاستقرار وتزايد مشاعر الكراهية والخوف من الطرف الآخر المختلف إثنيا،وهذا ما أدى إلى تفكك العديد من الدول إلى دويلات صغيرة[3] .

إن التعددية الاجتماعية ظاهرة للملائمة للمجتمع البشري منذ أن عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة, بل وقبل وذلك وبعد فإن التمايزات

---

[1] شعبان أمين، أمين عبد الغني، الصراع في كشميرالأثاروالتداعيات، جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 54.

(2) كتاب"دستور الهند"،متاح علي الرابط التالي:http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id

[3]) كمال المنوفى ،جابر سعيد عوض هدى متكي ،الأطلس الماليزي، القاهرة،جامعة القاهرة ، برنامج الدراسات الماليزية،كلية العلوم الاقتصاد و السياسية ، 2006 ، ص 71.

الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضة من تمايزات في الرؤي هي تمايزات ملائمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته .

لقد تمكنت الهند في إدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان فدفعت ظاهرة التعددية إلى بؤرة الاهتمام والتركيز,فقد أدي مبدأ احترام الكل لثقافة الأخر إلي أن تصبح الهند أمنة ومستقرة فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدرا للصراع بل علي العكس فإن تنوع دولة الهند العرقي كان أكثرميلا نحو السلام,حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفا تعبرالروابط العرقية بهدف إنشاء الأحزاب علي المستوي السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

تنحصر مشكلة الدراسة فى محاولة تتبع التغير الذى طرأ على السياسات الهندية تجاه أهمية الأنظمة السياسية ومدى ما تقدمة للنهوض بالوضع الديمقراطى والاقتصادى فى الهند ، كما تعد مشكلة التعددية العرقية من أهم المشاكل التى تواجه الأمم بصفة عامة ولكن هناك بعض الأمم التى استطاعت أن تستخدم هذه المشكلة لتجعلها عامل قوة لوحدة الدولة كالهند التى نجحت فى استغلال التعددية العرقية لتحقيق الاستقرار السياسى والديمقراطى ، فى محاولة جادة لرصد التوازن الذى حاولت الهند أن تحدثه بين مبادئها ومواقفها التاريخية من جهة ومصالحها الحيوية والاستراتيجية فى التقارب مع الحكومات ،وتكمن مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن التساؤل الآتى :.

ما دورالنظام السياسى الهندى فى التطور الديمقراطي والاقتصادى ؟ وإلى أى مدى نجحت الهند فى توظيف العرقية لتحقيق الاستقرار السياسى؟ وماهي الآليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة التعددية؟

ثالثاً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى تحليل في إدارة التعددية وأثرها على الاستقرار السياسى أو نعكاس ذلك على بناء الدولة من خلال الأتى:

1- تقدم الدراسة رؤية حول السياسات الهندية تجاه عمليات التطور الديمقراطى والاقتصادى ما قد يفيد صناع القرار والسياسة الهندية فى معرفة أسباب التغيير.

2- تقدم الدراسة علمية جديدة إلى عالم المعرفه والبحث العلمى والوقوف على ظاهرة التوسع فى العلاقات السياسية الهندية وكذلك رصد أسباب التغير فى العلاقات الهندية باتجاه العديد من الدول ما يفيد جمهور الباحثين والدارسين والأكاديميين والخبراء المعنيين فى دراسة علم السياسات الدولية وكذلك المهتمين بدراسة الأنظمة السياسية الهندية.

3- تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية فى كيفية تطبيق الأنظمة السياسية التى تتلائم مع الدولة للنهوض باقتصادها.

4- نجاح الهند فى إدارة التعددية العرقية لتحقيق الاستقرار السياسى والديمقراطى.

5- محاولة كشف السياسات والآليات المتبعة للحفاظ علي سلامن المجتمع العرقي .

6- محاولة الربط بين النجاحات النى حققتها الهند في مجال التنمية الاقتصادية والقضاء علي مشكلة التعدد العرقي وإمكانية الاستفادة من ذلك في إنجاح التجارب التنموية التي تتمتع بالتعددية.

رابعاً : أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة فى الأتى :

1- تسليط الضوء على أهمية العلاقات الخارجية الهندية تجاه دول العالم .

2- تسليط الضوء على محددات العلاقات الخارجية الهندية .

3- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمواضيع تخص المفاهيم الجديدة التى أحدثتها السياسات الخارجية .

4- محاولة التعرف على واقع الأنظمة السياسية فى دولة الهند وموقعها فى العالم .

5- ماهي الأليات والاستراتيجيات المتبعة في إدارة التعدد العرقى وكيف ساهمت في بناء دولة الهند .

6- ماهو أثر التعددية القومية علي حدوث وتفاخم العنف السياسي؟

خامساً : فرضيات الدراسة :

تمتلك الهند العديد من المقومات السياسية والاقتصادية مما جعلها قادرة على استخدام تلك القوة فى تعزيز مصالحها الخارجية وتعمل على تدعيم العلاقات مع الدول المجاورة بشكل قوى، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يمكن أن نتناول فرضيات تتدرج ضمن دراسة العلاقات الخارجية والتى تتمثل فيما يلى :

1- توجد علاقة إيجابية بين الأنظمة السياسية المستخدمة فى الهند والتطور الديمقراطى والاقتصادى .

2- هناك علاقة بين مدى قوة العلاقة الخارجية ومدى طبيعتها ومحدداتها .

3- يرجع تحقيق الدولة الهندية للاستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية إلى اتباع توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية العرقية

سادساً : حدود الدراسة :

تركزهذه الدراسة على أهمية تحليل دورالأنظمة السياسية الخارجية والداخلية الهندية تجاه عمليات التطور الديمقراطى وكذلك الاقتصادى وكذلك فهم التوجهات الخارجية للدول فى علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الداخلية فى أنماط مختلفة فى النسق الدولى وبالتالى فإن الدراسة تركزعلى دولة الهند من خلال التالى :

الحدود الزمانية : فترة البحث فى الفترة 1990 – 2020 .

الحدود المكانية : هى منطقة البحث دولة الهند .

سابعاً : منهج الدراسة :

يستخدم الباحث منهج تحليل النظم لأنه المنهج الأكثر ملائمة لإبراز الطابع الحركى للنظام السياسى، حيث أنه يؤكد على التفاعل بين النظام والبيئة، فأنه سوف يتمثل فى تحليل بيئة التعددية العرقية وبيئة الاستقرار السياسى والديمقراطى و الاقتصادى بمدخلاتهم الداخلية والخارجية.

تعتمد منهجية الدراسة على المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بتحليل أثر الأنظمة السياسية التى استخدمتها دولة الهند للتطور الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى 1990– 2020 سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة الأنظمة ، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير دورالأنظمة السياسية فى التطور الديمقراطى والاقتصادى ،المنهج الوصفي للإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه وهذا باستخدام الأدوات، والمراجع ودوريات والمناهج المقاربة بالإضافة إلى الاستعانة بكل من النظرية الواقعية والمثالية في العلاقات الدولية ورسائل علمية فى دولة الهند .

ثامناً : خطة الدراسة

تنقسم الدراسة إلى :

فصل تهميدى : الإطار النظرى للدراسة

الفصل الأول : مقومات الدور الهندى

المبحث الأول : المقومات السياسية

المبحث الثانى : القومات الاقتصادية

الفصل الثانى : طبيعة الاستقرار السياسى فى الهند

المبحث الأول : طبيعة التعددية فى الهند

المبحث الثانى: أثر التعددية العرقية على الاستقرار السياسى فى الهند

الفصل الثالث : التحول الديمقراطي في الهند

المبحث الأول : الديمقراطية الهندية ومراحل تطورها

المبحث الثانى : الدستور الهندي وعلاقته ببناء الدولة

الفصل الرابع : آليات وسياسات إدارة التعددية العرقية لبناء الدولة فى الهند

المبحث الأول دراسة جيواستراتيجية لدولة الهند :

المبحث الثانى : طبيعة المجتمع الهندى متعدد الأعراق .

- النتائج والتوصيات
- ملخص الرسالة باللغة العربية
- ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

تاسعاً : الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت أثر الأنظمة السياسية ودورها فى التطور الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى، وسوف نتناول بعض الدراسات التي تطرقت للآثارالاقتصادية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول، ومن أهم الدراسات التي تعرضت لها من الناحية الاقتصادية ما يلي:

1- دراسة " محمد حسنين هيكل " 2003 بعنوان : " أحاديث فى آسيا"[2]

يدور هذا الكتاب حول رحلات هيكل لبعض دول أسيا ومنها الهند حيث دار بينه وبين أنديرا غاندى حوار ومن خلال هذا الحوار يتم التعرف على السياسات الهندية داخل المجتمع الهندى، ومن أهم هذه السياسات هى سياسة عدم الانحياز وهى تعنى عدم الانحياز لهذا الطرف الدولى أو ذلك الطرف الدولى الأخر ولكن أن تأخذ فى كل قضية عالمية رايا يتفق مع مبادئك وهذه سياسة لاتتغير، ويوضح أيضا الكتاب عن رؤية الهند لنفسها حيث ترى أديرا غاندى أن الهند تتقدم حتى إذا كان ذلك ببطء وترى نفسها أن لها دور جغرافياً وتاريخياً فى آسيا وليس فقط دور الصين واليابان وترى أن السبب فى عدم شهرة الهند انها ليست قوة نووية كالصين واليابان وترى أن الهند تستطيع فعل ذلك ولكن ترى أن هذا السلاح لايمكن استخدامه وبالتالى تعتبر تكلفة بدون أى داعى

.

([2]) محمد حسنين هيكل ، أحاديث فى أسيا ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 2003.

(2)صافيناز محمد أحمد ، الهند زلزال سياسى يعيد المؤتمر للسلطة ،المؤتمر الديمقراطى ،العدد 15 يوليو 2004.

2- دراسة " صافيناز محمد " 2004 " بعنوان : " الهند زلزال سياسى يعيد المؤتمر للسلطة "[2]

هذه الدراسة تتحدث عن النظام الحزبى والنظام الانتخابى وتوضح مدى وجود التعددية الحزبية منذ عام 1999، وهذه التعددية تدل على وجود ديمقراطية وهذه الديمقراطية تدل على وجود استقرار سياسى، وقد تستفيد الباحثة من هذا الموضوع معرفة مدى التعدد الحزبى الذى يعتبر من مؤشرات الديمقراطية التى تؤدى إلى وجود استقرار مؤسسى ودستورى.

3- دراسة "عبدالرحمن عبدالعال 2007 بعنوان : الهند..مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية [1]

تركز هذه الدراسة على تحليل مقومات الصعود الهندى منذ عام 1991بما يتضمنه من فرص وقيود من خلال تحليل الإدراك الرسمى والشعبى داخل الهند لمكانتها الدولية، وتحليل مقومات الصعود الهندى فى النظام الدولى من خلال دراسة موارد القوة الصلبة وموارد القوة الناعمة، وتحليل انعكاسات مقومات الصعود على السياسة الخارجية.

تهدف هذه الدراسة فى التعرف على الاستقرار السياسى فى الهند من خلال مؤشرات اقتصادية ومواردها الذاتية.

---

[1] عبدالرحمن عبدالعال، الهند..مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 167، يناير ، 2007.

(2) إسراء أحمد إسماعيل ، تأثير التحول الديمقراطى على الاستقرار السياسى،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2009 .

(3) كريمان طه معوض ،التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند منذ الاستقلال، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2014 .

4- دراسة "إسراء أحمد إسماعيل "2009" بعنوان : " تأثير التحول الديمقراطى على الاستقرار السياسى" [2]

تقوم هذه الدراسة بالتركيزعلى مفهوم الاستقرار السياسى وأشار أن مفهوم الاستقرار السياسى لم يتم التوافق على تعريف محدد له، ويشير أيضا لبعض مؤشرات الاستقرار السياسى كالغياب النسبى للعنف والاضطرابات ، ويميز بين اتجاهين لمعرفة طبيعة الاستقرار السياسى ، كما تقوم الدراسة بتوضيح العلاقة بين التحول الديمقراطى والاستقرار السياسى، حيث تم استخدام منهج تحليل النظم لإبراز الطابع الحركى للنظام السياسى .

5-دراسة" كريمان طه معوض " 2014 " بعنوان : "التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند منذ الاستقلال "[3]

هذه الدراسة تقوم بالبحث عن العلاقة بين التعددية العرقية والاستقرار السياسى فى الهند، وتهدف إلى التعرف على طبيعة النظام السياسى الهندى، ومعرفة أسباب وأبعاد الظاهرة العرقية ، وتوضيح سياسات واستراتيجيات إدارة الدولة الهندية للتعددية العرقية ، ويتناول أهم ملامح الاستقرار السياسى فى الهند، هذه الدراسة تستخدم منهج الثقافة السياسية، ولكن يعيب على هذه الدراسة أنها تستخدم فترة زمنية قديمة، لذلك هذا البحث يختلف عنه لأنه يستخدم فترة زمنية حديثة ويستخدم منهج تحليل النظم.

6- دراسة" اوشريت بيردوكار "2016 ": بعنوان "التغييرات في السياسة الخارجية الهندية إسرائيل والفلسطينين"[1]

تركز الدراسة على التغييرات فى سياسة الهند الخارجية بالنسبة للقضية الفلسطينية حيث أنة لا يجوز فصل الأمرعن التغييرات فى العلاقات بين الهند واسرائيل ولكن تحاول الهند دعم القضية الفلسطينية دون المساس بمصالحها مع الجانب الإسرائيلى كما أن السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الإستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أوإقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية ،كما تمكننا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأجل

7- دراسة " سارة على "2016" : بعنوان " أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري [2] .

ترجع أهمية البحث إلى أن الموضوع الذي يتناوله يُلقي أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي في مصر في ظل تطور هيكل السياسة المالية والنقدية خلال فترة الدراسة،وسيتم دراسة النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيزعلى جانبين أساسيين للسياسة المالية وهما (الإنفاق العام،والإيرادات العامة)،وجانبين للسياسة النقدية وهما(حجم الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع

---

[1] أوشريت بيردوكار ،التغييرات في السياسة الخارجية الهندية إسرائيل والفلسطينين، مركز أبحاث الأمن القومي مجلة تقدير استراتيجي، السنة الخامسة عشر، العدد174،2016

[2] سارة على ، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، القاهرة ، 2016.

الخاص،والمعروض النقدي M1)،إن لكل متغير كما سنرى في مراجعةالأدبيات كان له تأثير على النمو الاقتصادي حيث كان تتدرس النمو من جانب واحدفقط،وبالتالي وجدت الحاجة لمعرفة أي تلك المغيرات أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد المصري، كما أن موضوع النمو الاقتصادي يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة فتكون الدولة أكثرجذباً للاستثمار الأجنبي كلما كان معدل النمو الاقتصادي بها أفضل، حيث يدل ذلك على وجود حالة من الاتزان والانتعاش في الاقتصاد.

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك،والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة، كما تسعى السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار، والنموالاقتصادي،والاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية المتمثلة.

تهدف الدراسة إلى اختبارما إذا كان لمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية أثرعلى معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأي مكون في السياسة المالية والنقدية له تأثيرأكبر على النمو الاقتصادي، وأي السياسيتين له تأثيرأكبر على معدلات النمو الاقتصادي، وتهدف الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو أثرمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل؟ وما هو طبيعة ذلك الأثرفي حالة الاقتصاد المصري.

8- دراسة "مصطفى لمغارى " 2017 : بعنوان " النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير " [1]

تهدف الدراسة إلى تحليل الصراع الهندى الباكستانى حول كشمير من بين الصراعات الأولى التى شهدتها القارة الأسيوية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث خاض الطرفان العديد من المواجهات فيمل بينهما قصد أن يظفر به أحد الأطراف ويضمه إلى سلطته على حساب الطرف الأخر الأمر الذى ولد ردود فعل دولية حيث بادرت إلى التدخل فى القضية بغية الوصول إلى حل سلمى يمكن من خلاله توصل الطرفان إلى حل مناسب لفض النزاع دون الدخول فى المواجهات العسكرية التى يكون من نتائجها زهق أرواح الأبرياء .

تهدف أيضا إلى دراسة هذه القضية من بداية النزاع سنه 1947م إلى غاية اتفاقية شملا سنه 1972 باعتبار أن هذه الفترة بالذات شهدت العديد من التطورات الدولية أبرزها الحرب الباردة التى ساهمت فى تغيير مسار القضية حيث سعى كل معسكر إلى كسب أحلاف جديدة .

9- دراسة "أية خطيب نصر "2017" بعنوان : دور السلطة التشريعية فى صنع السياسات العامة الاقتصادية[2]

تعتبر السلطة التشريعية أحد الأعمدة الرئيسية لأى نظام ديمقراطي فهى أساس عملية التمثيل السياسي وأحد أهم أدوات مراقبة المحكومين لحكامهم ومن ثم فإن تشكيلها وطريقة عملها غالبا ما يكون لهما نتائج شديدة الأهمية على حركة واستقرار

(1) مصطفى لمغارى ، النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير،المركز الديمقراطى العربى، المغرب ، 2107.

[2] أية خطيب نصر، دور السلطة التشريعية فى صنع السياسات العامة الاقتصادية' القاهرة ، 2017 .

النظام السياسي عموما حيث أنها تختص بتشريع القوانين والأنظمة وضع القواعد العامة التى تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في .تكمن العلاقة بين السلطة التشريعية والسياسات العامة .

تلعب السلطة التشريعية دورهام فى صنع السياسات العامة من خلال دورها فى التشريع حيث تصدر القوانين وهي أحد أشكال السياسة العامة بالإضافة إلي دورها المالى من خلال إقرار الموازنة العامة للدولة التى تعتبر التجسيد المالى والرقمي للسياسات العامة, وأيضا لها دور فى اقرار السياسات العامة و مشروعات التنمية ولا يقتصرعلى ذلك فقط فلها دورفى الرقابة على أداء وتنفيذ هذه السياسات،وبما أنه هناك تباين فى أداء بعض الهيئات التشريعية عند رسم وتنفيذ السياسات العامة فهناك هيئات يكون دورها ضئيل فى عملية الرسم و التنفيذ إن لم يكن مصادر لصالح السلطة التنفيذية وهذا ما نجده فى كثير من أنظمة الدول النامية حيث يبرز فى ظل هذا النوع من الأنظمة حالة دمج السلطات مع هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على باقي السلطات وتكون السلطة التنفيذية هى المسئول الفعلى عن عملية صنع السياسات العامة وهذا يعنى عدم وجود قنوات رقابة على عمل السلطة التنفيذية.

10- دراسة" رادي عبد العلي " 2018: بعنوان الحروب الهندية الباكستانية وتأثيرها على وحدة باكستان 1947-1971 "[1]

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع يعتبرمن أخطر الصراعات الثنائية الإقليمية والدولية في القرن العشرين، خاصة أنه امتد لفترة زمنية طويلة قرابة ثلاثين عاما، شغل الرأي العام العالمي، من أجل الوصول إلى الخلفية والأسباب الحقيقية للحروب الهندية الباكستانية، وسرد مجرياتها، وكذلك إبراز تأثيرات

هذه الحروب على وحدة باكستان ومستقبل العلاقات الهندية الباكستانية،وصولا إلى عرض أهم المواقف الدولية والعربية إزاء هذه الحروب.

أولا : نتائج الدراسة

1- تحقيق الوحدة الوطنية.

2- استطاعت ماليزيا وبنجاح واضح احتواء المشكلات المرتبطة بالتعدد العرقي وتحقيق قدر مهم وملحوظ من التقدم الاقتصادي

3- لقد أدى تطبيق ماليزيا لسياساتها الاقتصادية منذ أوائل سبعينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر إلى إحداث تحول جوهرى في اقتصاد البلاد الذى كان يقوم على التصدير لسلعتين أوليتين هما القصدير والمطاط إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول، وبلغت نسبة المواد المصنعة أكثر من)«% من الصادرات الماليزية.

4- حققت ماليزيا نموا اقتصاديا بمعدل 8% سنويا، كما تزايد نصيبها في التجارة الدولية حتى باتت تحتل المرتبة الثالثة عشر بين أكثر الدول تجارة في العال.

5- تقليل ومن ثم القضاء على الفقر وذلك من خلال الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وزيادة فرص العمل بغض النظر عن العرق،علاج التفاوتات الاقتصادية غير المتوازنة بين العرقيات.

6- نجحت ماليزيا في ظل سياساتها العامة من تحسين وتطوير المجتمع الماليزي على مختلف الأصعدة مثل التعليم والصحة والخدمات وهو ما خلق استقرارا سياسيا مشهودا في الأعوام السابقة واللاحقة

7- نجاح ماليزيا في تقديم نموذج تنموي فريد يجمع بين أصالة التراث الإسلامي الماليزي،وحداثة التكنولوجيا والمعاصرة وذلك عبرسياسات عامة ناجحة وايجابية ركزت في جانبها الأساس على الأنسان الماليزي.

8- ارتكز النموذج الماليزي لإدارة التنوع والاختلاف المجتمعي على توليفة مركبة،مزجت بين الآليات الاستيعابية وتقاسم السلطة والقوانين القصرية،إلى جانب تفعيل برامج وسياسات التنمية على نمط النموذج الياباني والكوري الجنوبي مع وجوب المحافظة على أصالة تقاليد المجتمع المنبثقة من القيم الإسلامية والكنفوشيوسية، مع تجنب القيم الغربية لاختلاف الخصائص.

9- نجاح النظام السياسي الماليزي في إيجاد الآليات والسياسات المناسبة التي تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية، وتتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

10- إن النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية،بسبب تركيزه على أولوية تحقيق الاستقرارالسياسي على حساب بعض الممارسات الديمقراطية،إلى جانب ارتباطه بنجاح النموذج التنموي الذي ساهم في نجاح بناء للدولة وغطى على مختلف جوانب القصور فيه.

ثانيا : التوصيات

فى ضوء ما تقدم يمكن اقتراح عدد من التوصيات مستخلصة من الدراسة وهى كألأتى :.

1- توجية المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لحل الأزمة وحماية المدنيين استعادة الاستقرار حتى وإن لجأت لاستخدام القوة الإقليمية .

2- تطبيق الآليات السلمية التساومية لإدارة التعددية الإثنية لدورها الفعال في تخفيف حدة النزاعات وتحقيق التكامل لذلك يتطلب الاندماج الوطني من أجل تحقيق تغيرات هيكلية على كافة المستويات لتحقيق التعايش السلمي والتكامل الاجتماعي .

3- خلق مساعدات دولياً لبناء مؤسسات مدنية فعالة قادرة على استيعاب مختلف التركيبات مع السعي لتطوير القوانين واللوائح وترسيخ أسس المواطنة واشراك الجميع في المفاوضات السلمية مع تنحي الطائفية عن ايديولوجية الدولة الوطنية.

4- تمثيل الجماعات المختلفة في السلطة والحكم وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة والتداول السلمي للسلطة، وتحقيق حد مناسب ومنضبط من الديمقراطية.

5- عدم الاعتراف بالتعددية سيعرض البلاد للانهيار والفشل خاصة مع استمرت حالة النزاع القائم.

6- تبني نظام انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز؛ حيث تم اعتماد النظام البريطاني الذي يعطي مقعدا واحدا لكل دائرة انتخابية، وهو ما يسهّل على التحالفات الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها. وعدم تبني نظام النسبية الذي يفرض مشاركة الأحزاب الصغيرة، وهو وإن كان يعطي تمثيلا شعبيا أكثر مصداقية في البرلمان،إلا أن الأحزاب الكبيرة عادة ما تكون عرضة لابتزازها السياسي

عندما تكون غير مالكة لأغلبية المقاعد،وهو ما قد يرفع من أجواء التوتير، ويؤدي لسرعة سقوط الحكومات، وتعطيل برامج التنمية المختلفة.

7- إيجاد رؤى تنموية وإصلاحية طويلة الأمد، تطمئن فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي، ولا تحرق المراحل، كما تخرج عن أطر الشعارات الفارغة إلى البرامج العملية الجادة.

عاشراً المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم عرفات ،الرؤى المصرية للهند ،سلسلة أوراق أسيوية ، مركزالدراسات الأسيوية،جامعة القاهرة ، 1998.

2- إبراهيم درويش،علم السياسة ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، 1993.

3- أحمد طه محمد،الصراعات الإقليمية فى أسيا،سلسلة أوراق أسيوية،القاهرة ،مركز الدراسات الأسيوية، 1996.

4- الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، ط7 ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،2000.

5- بيرزاده شرف الدين، ترجمة عادل صالحي،نشأة باكستان،المملكة العربية السعودية،الدارالسعودية للنشر، 1969.

6- حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1978.

7- حقى توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية ،عمان ،دار وائل للنشر،2006.

8- حنان محمودعبدالرحيم نادر،يحيى خان ودوره العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1971،العراق ،رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، 2017.

9- حسن أبو طالب فى ، إبراهيم نافع وزملائه ، ما الذى يجرى فى آسيا ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 1998.

10- رحيم جودي غياض العميري, ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام 1979 ، العراق ،رساله ماجستير غير منشوره, كليه التربية, جامعه القادسيه,2011.

11- ستار جبارعالوي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، ط(1)،دارالجنان للنشر والتوزيع، 2012

12- سعد علي حسين خميس التميمي، التوازن النووي الهندي – الباكستاني دوافع التحول وأثاره،العراق، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

13- شعبان أمين، أمين عبد الغني، الصراع في كشميرالأثاروالتداعيات، جامعة أسيوط، مصر، 2008.

14- شاكرمحمود، مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا- باكستان، بيروت ،مؤسسة الرسالة، 1972.

15- شاكر محمود، مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا باكستان، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1972.

16- صالح علي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م، بيروت ، دار المنهل اللبناني، 2006.

17- صفوت سيد أحمد حسن،موقف مصرمن قضية كشمير وأثره على العلاقات المصرية الباكستانية 1947-1952،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمنهور، القاهرة ،2004.

18- عودة فلة عربي، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2013.

19- همام هاشم الالوسى،السيخ فى الهند صراع الجغرافيا والعقيدة ،القاهرة،الدارالدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

20- نعيم جاسم محمد، إيران في عهد حكومة أميرعباس هويدا "1965 -1977 "دراسة في تطور السياسة الداخلية، دار العلوم العربية، بيروت، 2016.

ثانيا : الدوريات والمجالات

1- الاء حسين محمد، الصراع في كشمير الآثار والتداعيات، متوفر على net.iasj .www.

2- الصراع في كشمير، لآثار والتداعيات، موسوعة العلاقات الدولية، 6 مارس 2015، www.politcs.dz

3- العجيزي عبد العزيز،المؤامرة الانفصالية في باكستان الشرقية،مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1998.

4- مركزالروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الباكستانية http://bawabtcentre.com

5- زكريا حسين ،الأثار الاستراتيجية الاقليمية للتجارب النووية الهندية الباكستانية، السياسة الدولية،، العدد 133 القاهرة ،يوليو 1998 ص 257.

6- فوزى حماد، الأبعاد الاستراتيجية الدولية للمتغيرات النووية الهندية والباكستانية ، السياسة الدولية ، العدد 133 ، القاهرة ، يوليو 1998 .

7- عزة جمال عبدالسلام،مستقبل الصراع بني الهند وباكستان فى ضوء إلغاء أحكام الذاتي لإقليم كشمير،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،جامعة نجران ،السعودية، العدد الثالث ،يوليو 2019.

8- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،مركز البحوث والدراسات السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة 1999 .

9- منى عزت ، التعاون الهندى الإسرائيلى والوطن العربى ،سلسلة مختارات إسرائيلية،مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،2001.

10- عبد الرحمن عبد العال،الهند وباكستان:الفشل في تجاوز الجمود،مجلة السياسة الدولية،الموقع الإلكتروني. ،www.ahramonline.eg

10- تيسير حامد أبو سنينة، مشكلة كشمير والصراع الدولي الإقليمي، الموسو عة الجغرافية، الموقع الإكتروني، www.4geography.com

ثالثاً : المراجع باللغة الإنجليزية

1) Bartholomew M. Nyagetera, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania, p6, available on the following link , Busines Times of malayzia , 6 October , 2000

2) David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by John Eatwell Murray,Peter Newman, the Macmillan ren,London,p464.

3) David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by JohnEatwell Murray,Peter Newman, the Macmillan Pren,London,p464.

4) Edward J.Kane ," Economics Statistics & Econometrics," A Harper International Edition , New York, 1969, p.12 .

5) Groslambert ,B. (2003) " ,(**Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy** ,"USA: John Wiley & Sons Ltd.

6) http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

7) http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

8) http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

9) http://www.iraqiamericanCCI.org/others/free-trade/Index/02t8areer/new-page

10) Jannson Harry Gardon, Op,Cit, P241

11) Johanson Hary : Essaye in Monetary Economics,2nd ed London George, Allen,1964,p275.